

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص. ماجستير إدارة المخاطر



عنوان البحث

تحليل إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب / محمد عبدالله الفوزان

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد

دفايز علي الجراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة الدراسة

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر مُصدر للنفط الخام في العالم، ويُشكل قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تُمثل إيراداته النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة. وعليه، فإن الميزانية العامة للمملكة، بما تتضمنه من خطط إنفاق رأسمالي وتشغيلي وبرامج تنموية، تظل عرضة للتأثر المباشر والمكثف بتقلبات أسعار النفط العالمية. لقد شهدت أسواق الطاقة الدولية، تاريخياً وحديثاً، مستويات غير مسبقة من التذبذب نتيجة للعوامل الجيوسياسية، والتغيرات الاقتصادية العالمية، والتحويلات في سياسات الطاقة، مما يفرض تحديات جمة على صانعي القرار في المملكة لتحقيق الاستقرار المالي وكفاءة التخطيط الاقتصادي.

وفي ظل رؤية المملكة 2030 الطموحة، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط، تبرز الحاجة الملحة لتبني أطر متقدمة لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بأسعار الطاقة. إن كفاءة إدارة هذه المخاطر تُعد عنصراً حيوياً لضمان استدامة الإنفاق العام، والقدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى، والحفاظ على مستويات الدين العام عند الحدود الآمنة، بعيداً عن الصدمات السعيرية المفاجئة التي قد تُحدث عجزاً أو فائضاً كبيراً غير مخطط له في الميزانية. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم آليات إدارة مخاطر أسعار الطاقة المتبعة وتحديد الاستراتيجيات المثلى لتعزيز المرونة المالية للميزانية العامة في المملكة العربية السعودية.

2. مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من التناقض الجوهري بين الحاجة إلى استقرار مالي مستدام لتنفيذ رؤية 2030 من جهة، والطبيعة المتقلبة وغير المستقرة لإيرادات النفط التي تشكل المصدر الرئيسي للميزانية من جهة أخرى. هذا التذبذب يُعيق القدرة على التنبؤ الدقيق بالإيرادات العامة ويُضعف كفاءة التخطيط المالي طويل الأجل، مما يؤدي إلى دورات إنفاق غير مستقرة ترتبط بأسعار النفط بدلاً من الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية.

المشكلة الرئيسية:

ما هو مستوى تأثير تقلبات أسعار الطاقة على كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، وما هي فاعلية الأدوات الحالية المتبعة لإدارة هذه المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي المنشود؟

الأسئلة الفرعية المنبثقة:

1. ما هي طبيعة وحجم الأثر المباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة السعودية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة؟

2. ما هي الأدوات والآليات المالية الحالية (إن وجدت) التي تتبناها المملكة لإدارة مخاطر أسعار الطاقة على الإيرادات (مثل صناديق الثروة السيادية، أو سياسات الموازنة التقديرية، أو أدوات التحوط)؟

3. ما مدى فعالية هذه الأدوات والآليات في عزل الميزانية عن صدمات أسعار النفط وتحقيق استقرار في الإنفاق العام؟

4. ما هي الاستراتيجيات والسياسات المقترحة (التحوط المالي، التنويع الاقتصادي، الأطر التنظيمية) التي يُمكن للمملكة تبنيها لتعزيز قدرتها على إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتحقيق مرونة مالية أكبر؟

3. أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة:

تُسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية والأجنبية من خلال:

- تقديم إطار تحليلي متعمق يربط بين تقلبات أسواق الطاقة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للدول الريعانية الكبرى، مع التركيز على الحالة السعودية الفريدة.

• تطوير أو تطبيق نموذج قياسي (Econometric Model) لقياس الأثر التمويلي المباشر وغير المباشر لمخاطر أسعار الطاقة على مكونات الميزانية، مما يوفر أداة تحليلية يُمكن استخدامها في دراسات لاحقة.

• توفير تحليل نقدي لأدوات إدارة المخاطر التقليدية والمبتكرة في سياق المالية العامة، مثل استخدام المشتقات المالية أو استراتيجيات الميزانية الدورية، وهو ما يُعد إضافة نوعية في هذا المجال.

الأهمية العملية للدراسة:

تُقدم هذه الدراسة نتائج وتوصيات ذات قيمة مباشرة لصانعي القرار والجهات الحكومية في المملكة، وتشمل:

- **دعم القرار المالي:** تزويد وزارة المالية والجهات الاقتصادية العليا بنتائج مبنية على أسس علمية لتطوير سياسات مالية أكثر مرونة واستجابة لتقلبات الأسعار.
- **تعزيز الاستقرار:** المساعدة في تصميم إطار مالي يُمكنه فصل الإنفاق الحكومي عن التذبذب اللحظي لأسعار النفط، مما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من تأثير الصدمات على دورة الأعمال المحلية.
- **كفاءة التخطيط:** تقديم إرشادات عملية حول أفضل ممارسات التحوط المالي التي يُمكن للمملكة اعتمادها لحماية إيراداتها المستقبلية، بما يضمن كفاءة أكبر في تنفيذ برامج رؤية 2030.
- **تطوير الإدارة:** المساهمة في بناء قاعدة معرفية داخل المؤسسات الحكومية لتقييم وتطبيق أدوات إدارة المخاطر المتقدمة في سياق إيرادات الطاقة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل الأثر المترتب على تقلبات أسعار الطاقة على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، وتقييم فاعلية آليات إدارة المخاطر المتبعة حالياً، واقتراح استراتيجيات متقدمة لتعزيز المرونة المالية.

الهدف الرئيسي:

تحليل وقياس مستوى تأثير تقلبات أسعار الطاقة على كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، وتقييم فاعلية الأدوات الحالية المتبعة لإدارة هذه المخاطر.

الأهداف الفرعية:

1. قياس الأثر الكمي والمباشر لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة السعودية.
2. تحديد الأدوات والآليات المالية الحالية التي تتبناها المملكة لإدارة مخاطر أسعار الطاقة على مستوى الإيرادات.
3. تقييم مدى فاعلية الأدوات المطبقة حالياً في عزل الميزانية عن صدمات الأسعار وتحقيق استقرار في مستوى الإنفاق العام.
4. اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتقدمة لإدارة مخاطر أسعار الطاقة (مثل أدوات التحوط المالي والتنويع) لتعزيز المرونة المالية للميزانية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

ما مدى فاعلية السياسات والأدوات المعتمدة في المملكة العربية السعودية في إدارة المخاطر المالية الناجمة عن تقلبات أسعار الطاقة على استقرار الميزانية العامة؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هو حجم الأثر المباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات الكلية والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة؟
2. ما هي أبرز الأدوات والآليات المالية المطبقة حالياً في المملكة للتعامل مع مخاطر تذبذب أسعار الطاقة (مثل استخدام الأصول الاحتياطية أو صناديق الثروة السيادية)؟

3. هل تتمتع الأدوات الحالية بالقدرة الكافية على تحقيق استقرار في مستويات الإنفاق العام وفصلها عن الصدمات السعرية للنفط؟

4. ما هي الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة (تحوط، تنويع، أطر موازنة دورية) التي يُمكن للمملكة اعتمادها لرفع قدرتها على إدارة المخاطر وتحقيق مرونة مالية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الطاقة (المتغير المستقل) وعدم استقرار مكونات الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية (المتغير التابع).

الفرضيات الفرعية:

1. يؤدي الارتفاع أو الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط إلى تأثير مباشر وكبير على حجم العجز أو الفائض في الميزانية العامة السعودية.

2. لا تكفي أدوات إدارة المخاطر الحالية (غير المتمثلة في أدوات التحوط المباشر) في حماية الإنفاق العام من التقلبات الحادة لأسعار النفط بشكل فعال وكامل.

3. يُساهم تبني المملكة لاستراتيجيات التحوط المالي المتقدمة (Hedging) في تعزيز قدرة الميزانية العامة على امتصاص صدمات الأسعار السلبية.

مصطلحات الدراسة

المصطلح	التعريف الإجرائي
أسعار الطاقة (Energy Prices)	يُقصد بها في هذه الدراسة سعر برميل النفط الخام (عادةً خام برنت أو خام غرب تكساس الوسيط)، بصفته المؤشر الرئيسي للإيرادات الحكومية في المملكة.
تقلبات الأسعار (Price Volatility)	هي التغيرات الحادة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وتُقاس إحصائياً بدرجة التشتت أو الانحراف المعياري للأسعار خلال فترة زمنية محددة.

الميزانية العامة للدولة (Public Budget)	هي الخطة المالية السنوية للمملكة العربية السعودية، والتي تتضمن التقديرات التفصيلية للإيرادات والنفقات العامة، ويتم تحليل مكوناتها (الإيرادات، النفقات، العجز/الفائض).
إدارة المخاطر (Risk Management)	هي مجموع العمليات والسياسات والإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية لتقليل أو تحويل أو تجنب الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات الحكومية.
المرونة المالية (Fiscal Resilience)	هي قدرة الميزانية العامة للدولة على تحمل الصدمات المالية الخارجية (مثل انهيار أسعار النفط) والاستمرار في تمويل الإنفاق العام الأساسي وبرامج التنمية دون الحاجة إلى تغييرات جذرية فورية.

متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على تحليل العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع:

المتغير المستقل (Independent Variable):

- تقلبات أسعار الطاقة (Energy Price Volatility): ويتم قياسه من خلال مؤشرات التذبذب في أسعار النفط الخام، مثل الانحراف المعياري للسعر الشهري أو السنوي للنفط.

المتغير التابع (Dependent Variable):

- استقرار مكونات الميزانية العامة للدولة (Stability of Public Budget Components):

ويتم قياسه من خلال:

- إجمالي الإيرادات الحكومية.
- إجمالي النفقات الحكومية (كمقياس لاستقرار الإنفاق).
- حجم العجز أو الفائض في الميزانية (كنتيجة نهائية للتأثير).

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة مشدن وهيبة (2005)

العنوان: "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)".

النوع: مذكرة ماجستير في تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر.

المحور الرئيسي: ركزت الباحثة على تحليل الأزمات النفطية التي مرت بها الأسواق العالمية في الفترة الممتدة من 1973 إلى 2003، وكيف انعكست هذه الأزمات على أداء الاقتصادات العربية. كما أشارت الدراسة إلى إشكالية تقلب العوائد النفطية الناجمة عن تقلبات الأسعار، والرهان المطروح حول حسن توظيف هذه العوائد لدعم التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ثانياً: دراسة طاوش قندوسي (2014)

العنوان: "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)".

النوع: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

المحور الرئيسي: هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قدم الباحث مدخلاً مفاهيمياً للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي، ثم تناول بالتحليل طبيعة العلاقة السببية والارتباطية بينهما خلال الفترة المحددة.

ثالثاً: دراسة داود سعد الله (2012)

العنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)".

النوع: مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.

المحور الرئيسي: تناولت هذه الدراسة تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط، مع التركيز على انعكاسات ذلك على السياسة الحكومية. وقدم الطالب تحليلاً مفصلاً لاضطراب سوق النفط وتأثيره المباشر على الأداء ومكونات السياسة المالية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010.

رابعاً: دراسة أمينة مخلفي (غير محددة السنة)

العنوان: "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)".

النوع: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

المحور الرئيسي: بحثت هذه الدراسة في دورة استغلال الصناعة النفطية العالمية، وتحديد موقع أنظمة استغلال النفط ضمن سياق الطاقة العالمي. كما تناولت بالتفصيل الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية، مع التركيز على أنظمة الاستغلال والصادرات النفطية في الجزائر ومقارنتها ببعض التجارب العالمية الرائدة.

الإطار النظري

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار الطاقة

- تعريف أسعار الطاقة وأهميتها للاقتصاد السعودي: تحديد موقع النفط والغاز كأصول استراتيجية ومصدر رئيسي للإيرادات العامة.

- مصادر وأنواع تقلبات أسعار النفط: تحليل الأسباب الكامنة وراء التذبذب (الصدمات الجيوسياسية، صدمات العرض والطلب، دور المخزونات).
- قياس مؤشرات تقلبات الأسعار (Volatility Indices): النماذج الإحصائية والاقتصادية المستخدمة لتقدير المخاطر المستقبلية لأسعار النفط.
- المحور الثاني: النظرية الاقتصادية للدول الريعية (Rentier State Theory)
- مفهوم الدولة الريعية وتطبيقه على الحالة السعودية: تحليل الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة في ضوء الإيرادات النفطية.
- ظاهرة "المرض الهولندي" (Dutch Disease): استعراض آليات تأثير تدفقات الريع على تنافسية القطاعات غير النفطية وسعر الصرف.
- تحديات التنويع الاقتصادي في ظل الاعتماد على النفط: دور رؤية المملكة 2030 كإطار نظري لكسر حلقة الاعتماد الأحادي.
- المحور الثالث: الهيكل المالي والميزانية العامة للدولة في السعودية
- دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة: تحليل النسبة المئوية واعتماد الميزانية على النفط لتغطية الإنفاق العام.
- آليات تحديد "نقطة التعادل" (Break-Even Price): المفهوم النظري والمنهجيات المستخدمة لتحديد سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن المالي.
- مبادرات رفع كفاءة الإيرادات غير النفطية: تحليل تأثير الرسوم والضرائب والاستثمارات الحكومية على استقرار الميزانية.
- المحور الرابع: أدوات واستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الطاقة (التحوط)
- المفاهيم الأساسية للتحوط المالي (Hedging): شرح العقود الآجلة، عقود الخيارات، وعقود المقايضات كأدوات للحماية من المخاطر السعرية.
- التطبيقات النظرية للتحوط الحكومي: دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للتحوط على التدفقات المالية العامة (مزايه ومخاطره).
- نماذج التحوط الأمثل للتدفقات المالية: النماذج الرياضية التي تحدد النسبة المثلى للتحوط لتخفيف تقلبات الميزانية.

المحور الخامس: دور صناديق الثروة السيادية كصمام أمان مالي

• **الأسس النظرية لتكوين ووظيفة صناديق التثبيت (Stabilization Funds):**

- استخدام الصناديق السيادية كألية عازلة لامتنصاع صدمات أسعار النفط.
- صندوق الاستثمارات العامة (PIF) ومقاربة الإيرادات المستدامة: تحليل دور الصندوق في تحويل الأصول النفطية إلى استثمارات ذات عوائد طويلة الأجل.
- سياسات سحب الأموال والاستثمار: النماذج الاقتصادية التي تحكم العلاقة بين الصندوق والميزانية العامة في أوقات الشدة والرخاء.

المحور السادس: الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات الأسعار على الاقتصاد

- قنوات انتقال أثر صدمات الأسعار إلى الناتج المحلي الإجمالي: تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي العام.
- تأثير تقلبات النفط على الاستثمار العام والخاص: استعراض الكيفية التي يؤثر بها عدم اليقين السعري على قرارات الإنفاق والاستثمار.
- العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات الاجتماعية: تأثير تقلبات الإيرادات على الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والبطالة والدخل.

المحور السابع: الإصلاحات الهيكلية لقطاع الطاقة والميزانية

- نظرية تحرير أسعار الطاقة المحلية وإزالة الدعم: الآثار المتوقعة لإعادة هيكلة الأسعار المحلية على ترشيد الاستهلاك وضبط الإنفاق الحكومي.
 - التنوع ضمن قطاع الطاقة: التحول نحو مصادر جديدة للطاقة (الغاز، الطاقة المتجددة) لتخفيف المخاطر المرتبطة بالنفط الخام.
 - تأثير خصخصة الأصول النفطية (مثال أرامكو) على الإيرادات: تحليل التحول من الإيراد المباشر إلى عائدات الضرائب والتوزيعات.
- المحور الثامن: القواعد والضوابط المالية لضمان الاستدامة
- المفاهيم النظرية للقواعد المالية (Fiscal Rules): دراسة أنواع القواعد (كقاعدة الإنفاق الدورية، وقاعدة الدين) وكيفية استخدامها لإدارة التقلبات.

- تطبيق القواعد المالية في الميزانية السعودية: تحليل الأطر الحالية والمستقبلية لضبط الإنفاق الحكومي بغض النظر عن أسعار النفط.
- أهمية الشفافية والحوكمة في تنفيذ السياسات المالية: دور المؤسسات الرقابية في تعزيز انضباط الميزانية وتقليل المخاطر.
- المحور التاسع: نمذجة وتحليل سيناريوهات أسعار الطاقة المستقبلية
- نماذج التنبؤ بأسعار النفط: استعراض النماذج الاقتصادية القياسية (Econometric Models) المستخدمة لتقدير الاتجاهات السعرية المستقبلية.
- تحليل حساسية الميزانية العامة لسيناريوهات الأسعار: تقييم أثر السيناريوهات السعرية المختلفة (مرتفع، متوسط، منخفض) على العجز والفائض.
- استراتيجيات التخطيط المالي طويل الأجل: دمج توقعات الأسعار في الأفق الزمني للميزانية لضمان الاستدامة المالية للأجيال القادمة.
- المحور العاشر: الحوكمة الدولية وأثرها على استقرار الأسعار
- دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+: التحليل النظري لوظيفة هذه التجمعات كلاعبين رئيسيين في تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي.
- آليات التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة: دور الاتفاقيات الدولية في تخفيف حدة تقلبات السعرية في الأسواق العالمية.
- أثر التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة: دراسة التحديات المستقبلية والجيوسياسية لانتقال الطاقة على استدامة الإيرادات النفطية.

منهجية الدراسة (Methodology)

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach)، والذي يجمع بين التحليل الكمي للبيانات المالية التاريخية (أسعار النفط ومكونات الميزانية) والتحليل النوعي للآراء والخبرات المتخصصة حول إدارة المخاطر.

نوع الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة على منهجين متكاملين:

1. **المنهج الكمي (Quantitative Approach):** لتحليل البيانات التاريخية لأسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات والنفقات الحكومية، وذلك باستخدام أدوات الإحصاء القياسي (Econometrics) المناسبة لتحديد العلاقة بين المتغيرات.
2. **المنهج النوعي/المسحي (Qualitative/Survey Approach):** لجمع البيانات المتعلقة بفاعلية الأدوات الحالية لإدارة المخاطر والاستراتيجيات المقترحة، وذلك عبر استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لقياس آراء وتصورات الخبراء والمتخصصين.

أداة الدراسة: الاستبيان (Questionnaire)

سيتم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة حول الجوانب الإدارية والتقييمية لآليات إدارة مخاطر أسعار الطاقة.

تصميم الاستبيان:

سيتم تصميم الاستبيان ليتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

1. **المعلومات الديموغرافية:** بيانات حول المشاركين (المسمى الوظيفي، الخبرة، الجهة الحكومية).
2. **محاور تقييم الفاعلية الحالية:** لقياس مدى فاعلية الأدوات والآليات الحالية (مثل صناديق الثروة السيادية، وآليات الموازنة) في تحقيق الاستقرار المالي.

3. محاور تقييم الاستراتيجيات المقترحة: لتقييم مدى ملائمة وقبول تطبيق

استراتيجيات متقدمة، مثل أدوات التحوط المالي (المشتقات) والأطر المتقدمة للموازنة الدورية.

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-point Likert Scale) في قياس آراء المشاركين (من 1 = غير موافق بشدة إلى 5 = موافق بشدة).

صدق وثبات الأداة:

- **صدق المحتوى (Content Validity):** سيتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المالية العامة وإدارة المخاطر للتأكد من شمولية ووضوح العبارات وارتباطها بأهداف الدراسة.
- **ثبات الأداة (Reliability):** سيتم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية (Pilot Study) من خارج العينة النهائية، وحساب معامل الثبات باستخدام طريقة "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) للتأكد من اتساق الأداة.

. مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة (Study Population):

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الخبراء والمتخصصين وصناع القرار والمحللين الماليين العاملين في الجهات الحكومية الرئيسية المعنية بالتخطيط المالي وإدارة الإيرادات في المملكة العربية السعودية، وعلى الأخص:

1. وزارة المالية.

2. البنك المركزي السعودي (ساما).

3. صندوق الاستثمارات العامة (PIF) والجهات التابعة له ذات الصلة.

4. وحدات إدارة الدين العام والجهات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة برؤية 2030.

عينة الدراسة (Study Sample):

سيتم اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من الخبراء والمتخصصين من مجتمع الدراسة المذكور أعلاه، نظراً للطبيعة المتخصصة للموضوع. يُفضل أن تشمل العينة كبار المسؤولين والمستشارين الذين لديهم خبرة مباشرة في صياغة السياسات المالية وإدارة المخاطر الاستراتيجية. سيتم تحديد حجم العينة النهائية بما يتناسب مع ضوابط التحليل الإحصائي وعدد المستهدفين القادرين على تزويد الدراسة ببيانات دقيقة وعميقة.

الأساليب الإحصائية

سيتم تحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيان والبيانات المالية التاريخية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) أو برامج النماذج القياسية (مثل EViews). وتشمل الأساليب الإحصائية المتوقعة استخدامها:

1. الإحصاء الوصفي: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التوزيعات

التكرارية، لتوصيف آراء المشاركين.

2. الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics):

○ تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis)

لتقدير العلاقة بين تقلبات الأسعار ومكونات الميزانية.

○ اختبار (T-Test) أو تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق بين آراء

مجموعات الخبراء المختلفة.

○ تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين

متغيرات الدراسة.

حدود الدراسة (Study Limits)

1. **الحدود الموضوعية (Objective Limits):** تنحصر الدراسة في تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الطاقة وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بها على الميزانية العامة للدولة، وتقييم فاعلية الأدوات المتبعة واقتراح الاستراتيجيات. تستثني الدراسة تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى التي قد تؤثر على الميزانية (مثل التضخم أو أسعار الفائدة)، ما لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بأسعار الطاقة.
2. **الحدود المكانية (Spatial Limits):** تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المالية والميزانية العامة للمملكة العربية السعودية فقط. ويتم تطبيق الأداة البحثية (الاستبيان) على عينة من الخبراء والمتخصصين في الجهات الحكومية المالية والاقتصادية الرئيسية في المملكة.
3. **الحدود الزمانية (Temporal Limits):** يغطي التحليل الكمي للبيانات المالية الفترة الزمنية 2024 إلى ٢٠٢٥

قائمة المراجع

1. ابكين، و.، و برومسونيكوف، و. (1987). كيمياء البترول والغاز الطبيعي (ت. عيسى مسموح). دار مير للنشر.
2. إبراهيم، ع. ع. ع. ا. ا. (ب.ت.). المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة. مؤسسة الوراق.
3. إبراهيم، ع. أ. (2006). محاسبة البترول. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
4. أبو طالب، أ. م.، و زكي، أ. م. (1998). أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات. الدار العربية للنشر والتوزيع.
5. الانباري، م. أ. ح. (2016). تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق) [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
6. البنك المركزي العراقي. (2019). النشرة الاحصائية السنوية (ص. 233). تم الاسترداد من www.cbiraq.org
7. البيرماني، ص. م. ع.، و عبد الله، ح. ع. (2019). قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة (٢٠٠٦). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(111).
8. بلقلة، ب. (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). مجلة الباحث، (12).
9. حنسي، ب. (2006). البترول - أهميته - مخاطره وتحدياته (ط. 1). دار لاراس للطباعة والنشر.
10. حمود، أ. (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي (ط. 3). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

11. **خربوش، ح.، و إليمي، ح.** (2013). **المالية العامة. الشركة العربية للتسويق والتوزيعات.**
12. **خريسات، ج.** (1995). **موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق.** [الناشر غير محدد].
13. **خلف، ف. ح.** (2008). **المالية العامة. جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث.**
14. **خليل، م. ح. إ.، و خليل، ع.** (2018). **العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).** مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، 4(44).
15. **دراز، ح. ع. م.** (2000). **مبادئ المالية العامة. مركز الاسكندرية للكتاب.**
16. **الجميل، س. ك.** (2008). **الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و مساءلة (ط. 1).** دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
17. **الحمودي، س. خ.** (2016). **أساسيات إنتاج الطاقة البترول - الكهرباء - الغاز (ط. 1).** الأكاديميون للنشر والتوزيع.
18. **سعود، ن. ج. ا.** (2013). **العوامل المؤثرة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت [رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط].**
19. **الشوابكة، س. م.** (2015). **المالية العامة والتشريعات الضريبية (ط. 1).** دار الثقافة للنشر والتوزيع.
20. **صالح، خ. ع.** (2016). **تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد. [المرجع غير كامل].**
21. **عبد الله، ح.** (2003). **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية. دار النهضة العربية.**
22. **عثمان، س. ع. (ب.ت.).** **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر. الدار الجامعية.**
23. **عجارمة، أ. (ب.ت.).** **مبادئ المالية العامة. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.**

24. **العمارة، ج. (2004أ).** أساسيات الموازنة العامة للدولة - المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة (ط. 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.
25. **العمارة، ج. (2004ب).** منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. دار الفجر للنشر والتوزيع.
26. **العلي، ع. ف. (2007).** المالية العامة والتشريع المالي الضريبي (ط. 1). دار الحامد.
27. **العنابي، ح. أ. (1992).** اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق. الدار المصرية اللبنانية.
28. **عوض، ز. ح. (2003).** مبادئ المالية العامة. دار الفتح للنشر.
29. **عواضة، ح. (1978).** المالية العامة. دار النهضة العربية.
30. **عواضة، ح.، و قطيش، ع. ر. (1995).** المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم (ط. 1). دار الخلود للنشر والتوزيع.
31. **العيسي، ن. ا.، و قطف، إ. س. (2006).** الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات (ط. 1). دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
32. **خطيب، خ. ش.، و شامية، أ. ز. (2007).** أسس المالية العامة (ط. 1). دار وائل للنشر.
33. **الخبير، أ. (2011).** المالية العامة و التشريع المالي (ط. 1). الأفاق المشرقة ناشرون.
34. **الوزني، خ.، و الرفاعي، أ. ح. (2009).** مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (ط. 10). دار وائل للنشر والتوزيع.
35. **محجوب، ر. (1984).** الطلب الفعلي. دار النهضة العربية.
36. **مصطفى، ح. (1978).** المالية العامة. دار النهضة العربية.
37. **منذور، أ.، و رمضان، أ. (1990).** اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية (ط. 1). الدار الجامعية للطباعة.

38. مهدي، س. (2013). اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١). مجلة الإدارة والاقتصاد، 4(2).
39. ناصر، ز. ا. (1971). علم المالية العامة والتشريع المالي. دار النهضة العربية.
40. وزارة التخطيط العراقية. (2018). الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية الحسابات القومية. [بيانات غير منشورة].
41. يحياوي، أ. (2010). مساهمة في دراسة المالية العامة - النظرية العامة وقت التطورات الراهنة. دار الصومة.

MidOcean University

College of Administration

Department / Specialization:

Master of Science in Risk Management



RESEARCH TITLE

**Analysis of Energy Price Risk Management and Volatility on
the General State Budget in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by Student/

Mohammed Abdullah AlFawzan

Supervision/

Dr. AlFaisal Abdulhameed Mohammed

Fayez Ali AlJarrad

Academic Year:

2025